البلاء طور عمره وكما قاله محم وقد كان السلف يفرحون بالمصائب
نظرا الى ثوابها فينبغي للعبد ان يفرح بالمرض كما يفرح بالصحة
وشكر الله تعالى في ايام البلاء وايام الرخاء مما قضى الله لعبده امرا
الا وكانت له الخيرة فيه والشكر قيد النعم الموجودة لانه يحفظها
وصيد النعم المفقودة لقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم واوحى
الله الى بعض انبيائه انزلت بعبدي بلاء فسألني فعافيته فاطالت
بالعافية فشكاني فقلت عبدي كيف ارحمك من شيء به ارحمك
ولذا قيل واذا ابليت بعسرة فاصبر لها صبر الكرام فان ذلك
اعزم لا تشكون الى العباد فانما تشكو الرحيم الى الذي لا يرحم
ولمسافر فعلها اي ماشيا او راكبا سجدة اي وركوع
من غير سبب اي من الاسباب المذكورة وغيرها وهي
سجدة التلاوة والشكر والصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
والهرم هرم اي ولو كانت السجدة بعد الصلاة ومثل
السجود ركوع منفرد وخرج بالمقترن به الداخل من
السجود الى هل مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع
او يزاد عليه بحيث تقرب السجود او لا فيه نظر والاقرب او مثله
ع ش بحروفه واما تقبيل اعتابه المشايخ فسيأتي ان لا باس به اه
او قصده لله تعالى اي لانها سجود من غير سبب ما يقتضي الكفر
اي اذا قصد بفعله تعظيمه كتعظيم الله تعالى اه ق ل

فصل

في شروط الصلاة اي شروط اداءها لان الشرط على قسمين الاول
شروط وجوب وهي الاربعة السابقة في قولي وشرائط وجوب
الصلاة الاسلام والبلوغ والعقل والطهر من الحيض والنفاس
والثاني شروط اداء وهي شروط صحة المباشرة وكان الاولى ان

يعبر بما عبر به المحلي وهو الشرائط لان الشرائط جمع شريطة الان
يقال انه اشار به الى مراد المحلي وهو ش على الفرق وباركانها
وسننها اعترض بان المحلي سيترجم كلا منهما بفصل مستقل
فهذا الفصل خاص بالشروط فكان الاولى الاقتصار عليها
والمراد بالصلاة هنا مطلق الصلاة اعم من ان يكون فرضا او
نفلا على ما سيأتي في قوله فصل وشرائط وجوب الصلاة
الخ فان المراد بها هناك الصلوات الخمس وتقدم نظير هذا في قوله
والذي يوجب الغسل وقوله بعد ذلك وفرائض الغسل فان
المراد بالغسل الاول الواجب فقط وبالثاني ما هو اعم بان
الشرط الخ او يقال الشرط ما قارن كلا مقتضى سواه كالطهر
والستر فانهما يعتبران للركوع وغيره والركن ما اعتبر فيه
الا لهذا الوجه كالقيام والركوع وغيرهما قال الرافعي وهذا
يخرج التوجه للقبلة في كونه شرطا لانه يعتبر في القيام
والمشهور انه شرط ويجاب بان التوجه اليها
حاصل في غيرها ضمنا فان يقال على المحلي حالة توجه
اليها لا محترز عنها مع ان التوجه اليها ينقض اليدين عقيقة الخ
وذلك كان اهم دعلي التحرير هو الذي تتقدم على الصلاة
المراد بالتقدم عدم التأخر والا فالشرط المقارن حتى لو وجد
الستر مثلا عقارنا للاول التكبير كفى فخرج بتعريف الشرط
اي التعريف الذي تتضمنه الفرق بين الشرط والركن
التروك لانها من قبيل الموانع فليست شروطا اي بنا
على ان الشرط لا يشترط فيه ان يكون امرا وجوديا وهو الصحيح
بخلاف المانع اذ هو من قبيل الاعدام بل مطلقا صوابه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)